مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 1-26 آب/أغسطس 2022

بيان مشترك لمجموعة P3 بشأن الضمانات الأمنية*

مقدم من فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية

1 - تعترف فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بما للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من مصلحة مشروعة في الحصول على ضمانات أمنية. وهذه الضمانات التي تقدم إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها (الضمانات الأمنية السلبية)، وتقديم المساعدة إلى الدول التي تقع ضحية عدوان ينطوي على استخدام أسلحة نووية أو تهديد بمثل هذا العدوان (الضمانات الأمنية الإيجابية)، هي بمثابة تأكيد للفوائد الأمنية المترتبة على الالتزام بمعاهدة عدم الانتشار والامتثال الكامل لها، وتعزيز لهدف منع انتشار الأسلحة النووية مع النهوض في الوقت ذاته بأهداف معاهدة عدم الانتشار على صعيد نزع السلاح النووي. وفي سياق تجاهل روسيا المتكرر والصارخ لالتزاماتها وتعهداتها الدولية، بما في ذلك الالتزامات المفروضة بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومذكرة بودابست، تؤكد من جديد الضمانات الأمنية التي قدمناها فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار - الإيجابي منها والسلب.

2 - ونؤكد من جديد في هذا الصدد ضماناتنا الأمنية الوطنية القائمة بالفعل فيما يتعلق باستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ونؤكد أننا بتصديقنا على البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بالمعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، إنما نأخذ على عاتقنا واجبات ملزمة قانوناً باحترام وضع تلك المناطق وعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول الأطراف في تلك المعاهدات.

3 - ونذكر كذلك بتصديقنا أو تأييدنا للتصديق على البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ونشير كذلك إلى استعدادنا للتفاعل مع الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا من أجل التوقيع على البروتوكول المنفتح دون إبطاء.

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

- 4 - وتؤكد حكوماتنا من جديد كذلك ضماناتنا الأمنية الإيجابية الوطنية المشار إليها في قراري مجلس الأمن 255 (1968) و 984 (1995). ونحن نسلّم بضرورة تقديم أو دعم تقديم المساعدة الفورية لأي دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار يتم استهدافها بتهديد أو عمل عدواني ينطوي على استخدام للأسلحة النووية. ونذكر بأن قرار مجلس الأمن 984 (1995) دعا أيضا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتخاذ التدابير المناسبة للاستجابة لطلبات الحصول على المساعدة التقنية أو الطبية أو العلمية أو الإنسانية التي يتقدم بها أي دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تقع ضحية لعمل عدواني باستخدام الأسلحة النووية. ويمكن لأشكال المساعدة ذات الصلة أن تشمل الاستجابة للطوارئ الإشعاعية والكشف عنها وتقييمها، والتخفيف من الآثار البيئية بقدر ما هو متاح من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية ذات الصلة.
- 5 - ونحن ملتزمون بمواصلة العمل على اتخاذ مثل هذه التدابير المناسبة لحماية أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الممتثلة لالتزاماتها ذات الصلة بعدم الانتشار. ونحن نقوم بذلك من منطلق مراعاة تعهداتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار والتزامنا الراسخ باحترام ما نقدّمه من ضمانات.